

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٥١ لسنة ٢٠٠٠

باعتبار مشروع إنشاء محطة الرفع الغاطسة لمياه الصرف الصحى بمدينة الفتاح محافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

قـرـر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء محطة الرفع الغاطسة لمياه الصرف الصحى بمدينة الفتاح محافظة أسيوط .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة السابقة ومساحتها ١١٠ أمتار مربعة الموضع موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالكشف والرسم التخطيطى الإجمالى والمذكرة المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٢٤ يولية سنة ٢٠٠٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

مذكرة ايضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥١ لسنة ٢٠٠٠

باعتبار مشروع إنشاء محطة الرفع الغاطسة لمياه الصرف الصحي

بمدينة الفتح محافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء

بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة له

في إطار الخطة العامة للدولة للحفاظ على البيئة والصحة العامة فقد وقع اختيار
لهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي على مساحة ١١٠ م^٢ (مائة وعشرة
أمتار مربعة) بحوض الجرف البحري ثمة (١) بناحية المعصرة مركز الفتح لإنشاء محطة
رفع غاطسة عليها وهي مملوكة لكل من المواطنين عبد الناصر فرج حسين ، سعد حسن علي
وفقا لكشف أسماء الملاك الظاهرين وحدودها الأربعة كالاتي :

البحري : حديقة ملك سمير ادوارد .

القبلي : طريق زراعي .

الشرقي : منزل صلاح الدين .

الغربي : باقى الملك .

صدر القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٩٦ في ٣٠/٣/١٩٩٦ بالاستيلاء المؤقت على هذه
المساحة لتنفيذ المشروع عليها .

وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بالقرار رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٩٩ بجلسته
المنعقدة بتاريخ ٤/١٠/١٩٩٩ على تقرير صفة النفع العام للمشروع .

كما وافق المجلس التنفيذى للمحافظة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٩ على
ما قرره المجلس الشعبى المحلى فى هذا الخصوص .

ووافق السيد أ . د/ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

على إقامة المحطة على الموقع المشار إليه بالكتاب رقم ٢٦٥٨ المؤرخ ١/٤/١٩٩٦

وقد تم إيداع مبلغ ثلاثة وعشرين ألف جنيه ضمن الشيك رقم ١٥٣٠٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢ لئمة تعويضات أصحاب الحقوق ونزع الملكية لدى مديرية المساحة بأسبوط .

وسيتم الانتهاء من إجراءات التعويض فور صدور قرار المنفعة العامة بالتطبيق لأحكام القانون والقواعد المنظمة .

ولما كان مشروع إقامة محطة رفع غاطسة للصرف الصحي بالفتح من أعمال المنفعة العامة بالتطبيق لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة للمشروع المشار إليه والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة له .

وفي ضوء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض في بعض الاختصاصات فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

محافظ أسبوط

احمد همام عطية